

سلطة قاضي المعارضات في الأمر بمد مدة الحبس الاحتياطي

في التعريف بقاضي المعارضات ٩٠٠٠

قاضي المعارضات هو القاضي الجزئي المختص قانوناً بتحديد حبس المتهم احتياطياً إذا انقضت مدة الأربعة أيام المخولة قانوناً للنيابة العامة وترأى للنيابة العامة أن مصلحة التحقيق تقتضي مد مدة الحبس فتعرض الأوراق عليه لاصدار الامر او القرار سواء بمد مدة الحبس الاحتياطي أو الإفراج المؤقت عن المتهم، وعلي ذلك فإن ثمة فارق هائل بين قاضي المعارضات وبين قاضي التحقيق وعلي نحو ما سنورد في المبحث الثالث في بيان سلطة قاضي التحقيق في الأمر بالحبس الاحتياطي.

الأساس القانوني لسلطة قاضي المعارضات في الأمر بمد مدة الحبس الاحتياطي أو الإفراج عن المتهم

(إذا رأَت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة أربعة أيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي - قاضي المعارضات - ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم.

وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً)

□ المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

مدة أو مدد الحبس الاحتياطي التي يملكها قاضي المعارضات

وفقاً لصريح نص المادة ٢٠٢ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن قاضي المعارضات يملك - إذا ترأى له - أن يمد حبس المتهم لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدة الحبس الاحتياطي المصادرة عنه على خمسة وأربعين يوماً، وقد ثار خلاف حول المدة التي يملك قاضي المعارضات مد مدة الحبس الاحتياطي لها وهل يشترط أن تقسم الي مدد متعاقبة لا يزيد مجموعها على خمسة

واربعون يوماً، أم يملك الأمر بها دفعة واحدة، وأساس هذا الخلاف مصلحة المتهم خاصة وأنه لا يملك سبيل للطعن في مد مدة الحبس الاحتياطي والراجح أن قاضي المعارضات يملك السلطة كاملة في الأمر بمد مدة الحبس الاحتياطي كاملة (٤٥ يوماً) أو تقسمها إلي مدد متعاقبة (١٥ يوماً مثلاً) بحيث لا تزيد مدة الحبس علي ٤٥ يوماً.

مشكلة هامة

تثير سلطة قاضي المعارضات في الأمر بحبس المتهم ٤٥ يوماً مشكلة

هل تخصص مدة الأربعة أيام التي أمرت بها النيابة العامة من مدة الـ ٤٥ يوماً التي يملكها قاضي المعارضات ٩٠٠٠

استقر العمل علي أن مدة الأربعة أيام التي تملكها النيابة العامة لا تخصص من مدة الـ ٤٥ يوماً التي يملكها قاضي المعارضات، أساس ذلك صريح نص المواد ٢٠٢، ١٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما أكدته المادة ٣٩٠ من التعليمات العامة للنيابات كأساس للتطبيق القانوني بمعرفة سلطة التحقيق الرئيسية (النيابة العامة).

التزام قاضي المعارضات بسماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم قبل إصدار أمره سواء بمد مدة الحبس الاحتياطي أو الإفراج عن المتهم

ألزمت المادة ٢٠٢ إجراءات جنائية قاضي المعارضات أو قاضي التجديد بسماع أقوال النيابة العامة والمتهم قبل إصدار أمره سواء بمد مدة الحبس الاحتياطي أو الإفراج عن المتهم.

والتساؤل ٠٠٠ ما الغاية من سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ٩٠٠٠

إذا كان الحبس الاحتياطي إجراء بغض يسلب المتهم حريته، فلا أقل من أن يسمع قاضي المعارضات أقواله قبل إصدار أمره، وإذا كان الحبس الاحتياطي من منظور آخر إجراء ضروري تمليه مصلحة التحقيق فلا أقل من أن يسمع قاضي المعارضات أقوال النيابة العامة.

والتساؤل العملي ٠٠٠ ما المقصود بالأقوال التي يسمعها قاضي المعارضات قبل الأمر بمد حبس

المتهم أو الإفراج عنه ٥٠٠٠

سماع أقوال النيابة العامة يعني سماع مبرراتها في طلب مد مدة الحبس الاحتياطي وهذه المبررات
٠٠٠ تعني ٠٠٠

توافر دلائل كافية علي ارتكاب المتهم للجريمة أو مساهمته فيها.

المصلحة التي يتغياها مدة حبس المتهم احتياطياً.

وعملاً فإن النيابة لا تسوق مبررات لطلب تجديد حبس المتهم اللهم ذلك الطلب الغامض بمصلحة
التحقيق.

سماع أقوال المتهم تعني سماع دفاعه وبالأدق دفعه المتعلقة بانتفاء أو بزوال مبررات الحبس
الاحتياطي وسيلي التعرض لهذا الموضوع تفصيلاً بالفصل الثالث من الكتاب.

سلطة محكمة الجنايات في الأمر بحبس المتهم احتياطياً ومد مدة الحبس

الاحتياطي

أساس اختصاص محكمة الجنايات بحبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه بكفالة وبلا كفالة (محكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره، ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطياً).

□ المادة ٢٨٠ إجراءات جنائية □

الصلاحيات التي خولها القانون لمحكمة الجنايات

محكمة الجنايات محكمة موضوع لها اختصاص أصيل في الأمر بحبس المتهم احتياطياً ولذا خولت المادة ٢٨٠ إجراءات جنائية محكمة الجنايات عدة صلاحيات هي ٠٠٠

١- الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره.

٢- الأمر بحبس المتهم احتياطياً.

٣- الأمر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً بكفالة أو بغير كفالة.

ويراعي أن اختصاص محكمة الجنايات بأمر الحبس الاحتياطي بسواء بالأمر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً بكفالة أو بلا كفالة هو اختصاص أساسه ومردة سلطة محكمة الجنايات كقضاء موضوع كما أشرنا آنفاً.

مشكلة عملية وقانونية هامة

حق محكمة الجنايات في إصدار قرارها بالحبس الاحتياطي والقبض على المتهم ومدى اعتبار ذلك إفصاحاً عن عقيدتها قبل الحكم في الدعوى مما يبيح قانوناً رد المحكمة

إصدار محكمة الجنايات أمراً بحبس المتهم احتياطياً ودلالة ذلك على تكوين المحكمة لعقيدتها

قبل الفصل في الموضوع

لا وجه لما يقوله الطاعن من ان المحكمة كونت رايها في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدارها الامر بالقبض عليه وحبسه مادام ان ذلك لا يعدو ان يكون اجراء تحفظها مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون.

□ الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ □

حق محكمة الجنايات في إصدار قرارها بالحبس الاحتياطي لا إخلال فيه بحق الدفاع.

حق محكمة الجنايات في إصدار قرارها بحبس المتهم احتياطياً لا ينال من صحة إجراءات المحاكمة.

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطياً على ذمة الدعوى فان ذلك منها كان استعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٢٨٠ إجراءات جنائية، ولم يكن من شأنه ان يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود، أما وهو لم يفعل بعلة غير مقبولة هو انه اكره على التنازل عن سماعهم فان نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد.

□ الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٥ □